

الأكابر

في المتشابه والتأويل

تأليف

شيخ الإسلام ابن تيمية

رحمه الله ورضي عنه

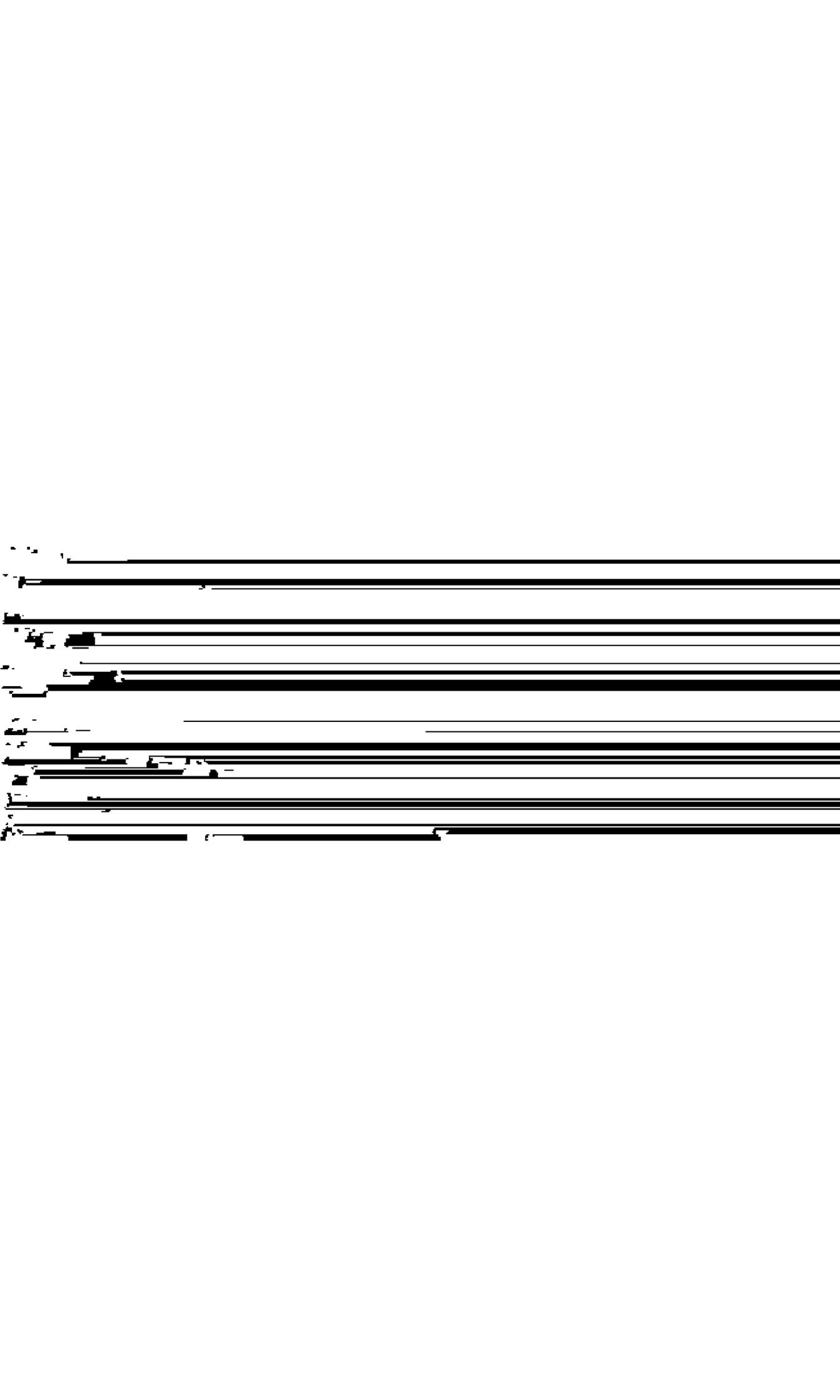
الناشر

مكتبة البصائر الإسلامية

لصاحبها

محمود عثمان غيث

١٠ الدمامة عابدين مصر



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال شيخ الاسلام علم الأعلام ، أبو العباس  
أحمد بن تيمية الحراني الدمشقي

الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم  
«فصل» قوله تعالى ( وما أرسلنا من قبلك من رسول

ولا نبي إلا إذا تمنى ، ألقى الشيطان في أمنيته . إلى قوله :

ليجعل ما يلقى الشيطان فتنة للذين في قلوبهم مرض

والقاسية قلوبهم وإن الظالمين لفي شقاق بعيد . ويعلم الذين

أوتوا العلم أنه الحق من ربك فيؤمنوا به فتخبت له

قلوبهم ، وإن الله لهادي الذين آمنوا إلى صراط مستقيم )

جعل الله القلوب ثلاثة أقسام : قاسية وذات مرض

ومؤمنة مخبئة ، وذلك لأنها إما أن تكون يابسة جامدة

لا تدين للحق اعترافاً وإذعاناً ، أو لا تكون يابسة جامدة

فالأول هو القاسي وهو الجامد اليابس بمنزلة الحجر

لا ينطبع ولا يكتب فيه الإيمان ولا يرسم فيه العلم ،

لأن ذلك يستدعي محلاً لنا قابلاً .

والثاني لا يخلو إما أن يكون الحق ثابتاً فيه لا يزول

عنه لقوته مع لينه ، أو يكون لينه مع ضعفه وأنحلاله .

فالثاني هو الذي فيه مرض ، والأول هو القوى اللين .  
 وذلك أن القلب بمنزلة أعضاء الجسد كاليد مثلا ، فإمّا أن  
 تكون جامدة يابسة لا تتنوى ولا تبطش ، أو تبطش  
 بعنف ، فذلك مثل القلب القاسي ، أو تكون ضعيفة  
 مريضة عاجزة لضعفها ومرضها ، فذلك الذي فيه مرض .  
 أو تكون باطشة بقوة ولين فهو مثل القلب العليم الرحيم  
 فبالرحمة خرج عن القسوة ، وبالعلم خرج عن المرض ،  
 فإن المرض من الشكوك والشبهات ، ولهذا وصف من  
 عدى هؤلاء بالعلم والايان والاخبار . وفي قوله ( وليعلم  
 الذين أتوا العلم أنه الحق من ربك فيؤمنوا به فتخبت له  
 قلوبهم ) دليل على أن العلم يدل على الايمان ، ليس أن  
 أهل العلم ارتفعوا عن درجة الايمان كما يتوهمه طائفة من  
 المتكلمة ، بل معهم العلم والايان كما قال تعالى ( لكن  
 الراسخون في العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك  
 وما أنزل من قبلك ) وقال تعالى ( وقال الذين أتوا العلم والايان )  
 وعلى هذا فقوله ( والراسخون في العلم يقولون آمنا  
 به كل من عند ربنا ) نظير هذه الآية ، فإنه أخبر هنا أن

الذين أوتوا العلم يعمون أنه الحق من ربهم، وأخبر هناك أنهم يقولون في التشابه (آمننا به كل من عند ربنا) وكلام الموضوعين موضع شبهة لغيرهم وأن الكلام هناك في التشابه وهنا فيما يلقي الشيطان مما ينسخه الله ثم يحكم الله آياته ، وجعل المحكم هنا ضد الذي نسخه الله مما ألقى الشيطان ، ولهذا قال طائفة من المفسرين المتقدمين : المحكم هو الناسخ ، والتشابه المنسوخ . أرادوا والله أعلم قوله ( ينسخ الله ما يلقي الشيطان ثم يحكم الله آياته ) والنسخ هنا رفع ما ألقاه الشيطان لرفع ما شرعه الله ، وقد أشرت إلى وجه ذلك فيما بعد وهو أن الله جعل المحكم مقابل التشابه تارة ومقابل المنسوخ أخرى ، والمنسوخ يدخل فيه في اصطلاح الساف كل ظاهر ترك ظاهره لمعارض راجع ، كتخصيص العام وتقييد المطلق ، فإن هذا متشابه لأنه يحتمل معنيين ، ويدخل فيه المجمل فإنه متشابه وإحكامه رفع ما يتوهم فيه من المعنى الذي ليس بمراد وكذلك ما رفع حكمه ، فإن في ذلك جميعه نسخا لما يلقيه الشيطان في معاني القرآن ولهذا كانوا يقولون : هل عرفت الناسخ

من المنسوخ؟ فإذا عرفت الناسخ عرفت المحكم .  
 وعلى هذا فيصح أن يقال : المحكم والمنسوخ ، كما  
 يقال المحكم والمتشابه . وقوله بعد ذلك ( ثم يحكم الله  
 آياته ) جعل جميع الآيات محكمة ، محكما ومتشابهها ، كما  
 قال ( الر . كتاب أحكمت آياته ثم فصات ) وقال ( تلك  
 آيات الكتاب الحكيم ) على أحد القواين . وهناك  
 جعل الآيات قسمين : محكما ومتشابهها ، كما قال ( منه  
 آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات ) وهذه  
 المتشابهات مما أنزله الرحمن لا مما ألقاه الشيطان ونسخه  
 الله . فصار المحكم في القرآن تارة يقابل بالمتشابه ، والجميع  
 من آيات الله ، وتارة يقابل بما نسخه الله مما ألقاه الشيطان  
 ومن الناس من يجعله مقابلا لما نسخه الله مطلقا ،  
 حتى يقول هذه الآية محكمة ليست منسوخة ، ويجعل  
 المنسوخ ليس محكما وإن كان الله أنزله أولا اتباعا لظاهر  
 من قوله فينسخ الله ويحكم الله آياته . فهذه ثلاث معان  
 تقابل المحكم ينبغي التفطن لها .  
 وجماع ذلك أن الأحكام تارة يكون في التنزيل ،

فيكون في مقابله ما يلقيه الشيطان ، فالحكم المنزل من عند الله أحكمه الله أى فصله من الاشتباه بغيره وفصله منه ما ليس منه ، فإن الأحكام هو الفصل والتمييز والفرق والتحديد الذى به يتحقق الشئ ، ويحصل إتقانه ، ولهذا دخل فيه معنى المنع كما دخل فى الحد بالمنع جزء معناه لا جميع معناه . وتارة يكون فى إبقاء التنزيل عند من قابله بالنسخ الذى هو رفع ما شرع وهو اصطلاحى ، أو يقال وهو أشبه بقول السلف كانوا يسمون كل رفع نسخا ، سواء كان رفع حكيم أو رفع دلالة ظاهرة . وإلقاء الشيطان فى أمنيته قد يكون فى نفس لفظ المبلغ ، وقد يكون فى مسمع المبلغ ، وقد يكون فى فهمه ، كما قال ( أنزل من السماء ماء فسالت أودية بقدرها ) الآية . ومعلوم أن من سمع سمع النص الذى قد رفع حكمه أو دلالة له ، فإنه يلقي الشيطان فى تلك التلاوة اتباع ذلك المنسوخ فيحكم الله آياته بالناسخ الذى به رفع الحكم وبان المراد . وعلى هذا التقدير فيصح أن يقال : المتشابه المنسوخ بهذا الاعتبار والله أعلم . وتارة يكون الأحكام فى التأويل والمعنى وهو تمييز

الحقيقة المقصودة من غيرها حتى لا تشبهه بغيرها . وفي  
مقابلة المحكمات الآيات المتشابهات التي تشبه هذا وتشبه  
هذا فتكون محتملة للمعنيين ولم يقل في التشابه لا يعلم تفسيره  
ومعناه إلا الله ، وإنما قال ( وما يعلم تأويله إلا الله ) وهذا  
هو فصل الخطاب بين المتنازعين في هذا الموضع . فان  
الله أخبر أنه لا يعلم تأويله إلا هو . والوقف هنا على ما دل  
عليه أدلة كثيرة وعليه أصحاب رسول الله ﷺ وجمهور  
التابعين وجماهير الأمة ولكن لم ينف عامهم بمعناه وتفسيره  
بل قال ( كتاب أنزلناه إليك مبارك ليدبروا آياته ) وهذا  
يعم الآيات المحكمات والآيات المتشابهات ، وما لا يعقل له  
معنى لا يتدبر : وقال ( أفلا يتدبرون القرآن ) ولم يستثن  
شيئا منه مهي عن تدبره . والله ورسوله إنما ذم من اتبع  
المتشابه ابتغاء القنينة وابتغاء تأويله ، فأما من تدبر المحكم  
والمتشابه كما أمره الله وطلب فهمه ومعرفة معناه فلم يذمه  
الله ، بل أمر بذلك ومدح عليه .

يبين ذلك أن التأويل قد روى أن من اليهود الذين

كافوا بالمدينة على عهد النبي ﷺ كحي بن أخطب وغيره

من طلب من حروف الهجاء التي في أوائل السور تأويل بقاء هذه الأمة، كما سلك ذلك طائفة من التأخرين موافقة للصابئة المنجمين، وزعموا أنه ستبائة وثلاثة وتسعون عاماً، لأن ذلك هو عدد ما بالحروف في حساب الجمل بعد إسقاط المكرر، وهذا من نوع تأويل الحوادث التي أخبر بها القرآن في اليوم الآخر.

وروى أن من النصارى الذين وفدوا على النبي صلوات الله عليه وآله في وفد نجران من تأويل إنا ونحن على أن الآلهة ثلاثة لأن هذا ضمير جمع. وهذا تأويل في الايمان بالله، فأولئك تأولوا في اليوم الآخر وهوؤلاء تأولوا في الله. ومعلوم أن إنا ونحن من التشابه فانه يراد بها الواحد الذي معه غيره من جنسه، ويراد بها الواحد الذي معه أعوانه وإن لم يكونوا من جنسه، ويراد بها الواحد المعظم نفسه الذي يقوم مقام من معه غيره لتنوع أسمائه التي كل اسم منها يقوم مقام مسمى، فصار هذا متشابهاً لأن اللفظ واحد والمعنى متنوع. والأسماء المشتركة في اللفظ هي من التشابه وبعض المتواطىء أيضاً من التشابه، ويسمى أهل

التفسير الوجوه والنظائر، وصنفوا كتب الوجوه والنظائر فالوجوه في الأسماء المشتركة، والنظائر في الأسماء المتواطئة. وقد ظن بعض أصحابنا المصنفين في ذلك أن الوجوه والنظائر جميعاً في الأسماء المشتركة، فهي نظائر باعتبار اللفظ ووجوه باعتبار المعنى، وليس الأمر على ما قاله، بل كلامهم صريح فيما قلناه لمن تأمله.

والذين في قلوبهم زيغ يدعون المحكم الذي لا اشتباه فيه مثل (والهكم إله واحد). إني أنا الله لا إله إلا أنا فاعبدني. ما اتخذ الله من ولد وما كان معه من إله. ولم يتخذ ولداً ولم يكن له شريك في الملك. لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد) ويتبعون التشابه ابتغاء الفتنة ليفتنوا به الناس إذا وضعوه على غير مواضعه، وابتغاء تأويله وهو الحقيقة التي أخبر عنها. وذلك أن الكلام نوعان: إنشاء فيه الأمر، وإخبار، فتأويل الأمر هو نفس الفعل المأمور به، كما قال من قال من السلف إن السنة هي تأويل الأمر. قالت عائشة رضي الله عنها: كان رسول الله ﷺ يقول في ركوعه وسجوده سبحانك اللهم وبحمدك اللهم اغفر لي

يتأول القرآن ، تعنى قوله ( فسبح بحمد ربك واستغفره  
إنه كان تواباً ) .

وأما الإخبار فتأويله عين الأمر المخبر به إذا وقع ،  
ليس تأويله فهم معناه . وقد جاء اسم التأويل فى القرآن  
فى غير موضع وهذا معناه . قال الله تعالى ( ولقد جئناكم  
بكتاب فصلناه على علم هدى ورحمة لقوم يؤمنون . هل  
ينظرون إلا تأويله يوم يأتى تأويله يقول الذين نسوه من  
قبل قد جاءت رسل ربنا بالحق ) فقد أخبر أنه فصل  
الكتاب ، وتفصيله بيانه وتمييزه بحيث لا يشتبه . ثم قال ( هل  
ينظرون ) أى ينتظرون ( إلا تأويله يوم يأتى تأويله ) إلى  
آخر الآية . وإنما ذلك محىء ما أخبر به القرآن بوقوعه من  
القيامة وأشراتها ، كالإبادة ويأجوج ومأجوج وطلوع  
الشمس من مغربها ومحىء ربك والملك صفاً صفاً ، وما  
فى الآخرة من الصحف والموازين ، والجنة والنار وأنواع  
النعم والعذاب وغير ذلك ، فحينئذ يقولون ( قد جاءت  
رسل ربنا بالحق ، فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا ؟ أو  
أو نرد فنعمل غير الذى كنا نعمل ؟ ) .

وهذا القدر الذي أخبر به القرآن من هذه الأمور  
لا يعلم وقته وقدره وصفته إلا الله ، فإن الله يقول ( فلا  
تعلم نفس ما أخفى لهم من قرة أعين ) ويقول « أعددت  
لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا  
خطر على قلب بشر » وقال ابن عباس : ليس في الدنيا  
مما في الجنة إلا الأسماء ، فإن الله قد أخبر أن في الجنة خمرًا  
ولبنًا وماء وحريرًا وذهبًا وفضة وغير ذلك ، ونحن نعلم  
قطعا أن تلك الحقيقة ليست مماثلة لهذه ، بل بينهما تباين عظيم  
مع التشابه كما في قوله ( وأتوا به متشابهًا ) على أحد القولين  
أن يشبه ما في الدنيا وليس مثله ، فأشبهه اسم تلك الحقائق  
أسماء هذه الحقائق كما أشبهت الحقائق الحقائق من بعض  
الوجوه . فنحن نعلمها إذا خوطبنا بتلك الأسماء من جهة القدر  
المشترك بينهما ، ولكن لتلك الحقائق خاصية لا ندركها  
في الدنيا ولا سبيل إلى إدراكها لعدم إدراك عينها  
أو نظيرها من كل وجه . وتلك الحقائق على ما هي عليه  
هي تأويل ما أخبر الله به . وهذا فيه رد على اليهود  
والنصارى والصائبين من المتفلسفة وغيرهم فانهم ينكرون

أن يكون في الجنة أكل وشرب ولباس ونكاح ويتمتعون  
وجود ما أخبر به القرآن . ومن دخل في الإسلام وناقق  
المؤمنين تأول ذلك على أن هذه أمثال مضروبة لتفهم  
النعم الروحاني إن كان من المتفاسفة الصابئة المنكرة  
لحشر الأجساد . وإن كان من مناققة الملتين المقرين بحشر  
الأجساد تأول ذلك على تفهم النعيم الذي في الجنة من  
الروحاني والسمع الطيب والروائح العطرة . كل ضال يحرف  
الحكم عن مواضعه إلى ما اعتقد ثبوته ، وكان في هذا  
أيضاً متبهماً للمتشابه ، إذ الأسماء تشبه الأسماء ، والمسميات  
تشبه المسميات ولكن تخالفها أكثر مما تشابهها .  
فهؤلاء يتبعون هذا التشابه ابتغاء الفتنة بما يوردونه من  
الشبهات على امتناع أن يكون في الجنة هذه الحقائق ،  
وابتغاء تأويله ليردوه إلى المعهود الذي يعامونه في الدنيا .  
قال الله تعالى ( وما يعلم تأويله إلا الله ) فان تلك الحقائق  
قال الله فيها ( فلا تعلم نفس ما أخفى لهم من قرة أعين )  
لا ملك مقرب ولا نبي مرسل .

وقوله (وما يعلم تأويله) إما أن يكون الضمير عائداً  
على الكتاب أو على المتشابه، فإن كان عائداً على الكتاب كقوله  
منه ومنه فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله  
فهذا يصح، فإن جميع آيات الكتاب المحككة والمتشابهة  
التي فيها إخبار عن الغيب الذي أمرنا أن نؤمن به لا يعلم  
حقيقة ذلك الغيب ومتى يقع إلا الله . وقد يستدل لهذا  
أن الله جعل التأويل للكتاب كله مع إخباره أنه مفصل  
بقوله (ولقد جئناكم بكتاب فصلناه على علم هدى ورحمة  
لقوم يؤمنون . هل ينظرون إلا تأويله يوم يأتي تأويله)  
فجعل التأويل الجائي للكتاب المفصل .

وقد بينا أن ذلك التأويل لا يعامه وقتاً وقدرًا ونوعاً  
وحقيقة إلا الله، وإنما نعلم نحن بعض صفاته بعبارة علمنا  
لعدم نظيره عندنا وكذلك قوله (بل كذبوا بما لم يحيطوا  
بعامه ولما يأتيهم تأويله) .

وإذا كان التأويل للكتاب كله والمراد به ذلك  
ارتفعت الشبهة وصار هذا بمنزلة قوله (يسألونك عن

الساعة أيا نمرساها . قل إتما علمها عند ربي لا يجليها لوقتها إلا هو ، ثقلت في السموات والأرض ) إلى قوله ( إتما علمها عند الله ) وكذلك قوله ( يسألك الناس عن الساعة ، قل إتما علمها عند الله وما يدريك لعل الساعة تكون قريباً ) فأخبر أنه ليس علمها إلا عند الله ، وإتما هو علم وقتها المعين وحقيقتها ، وإلا فنحن قد علمنا من صفاتها ما أخبرنا به . فعلم تأويله كعلم الساعة ، والساعة من تأويله . وهذا واضح بين . ولا ينافي كون علم الساعة عند الله أن نعلم من صفاتها وأحوالها ما علمناه ، وأن نفسر النصوص المبينة لأحوالها فهذا هذا .

وإن كان الضمير عائداً إلى ما تشابهه ، كما يقوله كثير من الناس فلأن المخبر به من الوعد والوعيد متشابه بخلاف الأمر والنهي ، ولهذا في الآثار العمل بمحكمه والإيمان بمتشابهه ، لأن المقصود في الخبر الإيمان ، وذلك لأن المخبر به من الوعد والوعيد فيه من التشابه ما ذكرناه بخلاف الأمر والنهي فإنه متميز غير مشتبه بغيره ، فإنه

أُمُورَ نَفَعَهَا قَدْ عَلِمْنَاهَا بِالْوُقُوعِ ، وَأُمُورَ تَرَكَهَا لِأَبْدَانٍ  
تَتَصَوَّرُهَا .

وَمَا جَاءَ مِنْ لَفْظِ التَّأْوِيلِ فِي الْقُرْآنِ قَوْلُهُ تَعَالَى  
( بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعَلَمِهِ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ ) وَالْكِنَايَةُ  
عَائِدَةٌ عَلَى الْقُرْآنِ أَوْ عَلَى مَا لَمْ يُحِيطُوا بِعَلَمِهِ وَهُوَ يَعُودُ إِلَى  
الْقُرْآنِ . قَالَ تَعَالَى ( وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى مِنْ  
دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ الْكِتَابِ  
لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ . أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا  
بِسُورَةٍ مِثْلِهِ وَادْعُوا مَنْ اسْتَطَعْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ  
صَادِقِينَ . بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعَلَمِهِ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ ،  
كَذَلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الظَّالِمِينَ .  
وَمِنْهُمْ مَنْ يُؤْمِنُ بِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ لَا يُؤْمِنُ بِهِ وَرَبُّكَ أَعْلَمُ  
بِالْمُفْسِدِينَ ) فَأَخْبَرَ سُبْحَانَهُ أَنَّ هَذَا الْقُرْآنَ مَا كَانَ لِيُفْتَرَى  
مِنْ دُونِ اللَّهِ . وَهَذِهِ الصِّيغَةُ تَدُلُّ عَلَى امْتِنَاعِ الْمُنْفَى كَقَوْلِهِ  
( وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ الْقُرَى بِظُلْمٍ ) لِأَنَّ الْخَلْقَ عَاجِزُونَ  
عَنِ الْإِتْيَانِ بِمِثْلِهِ كَمَا نَحْدَاهُمْ وَطَالِبِهِمْ لَمَّا قَالَ ( أَمْ يَقُولُونَ  
افْتَرَاهُ ؟ قُلْ فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ وَادْعُوا مَنْ اسْتَطَعْتُمْ مِنْ

دون الله إن كنتم صادقين) فهذا تعجيز لجميع المخلوقين .  
قال تعالى (ولكن تصديق الذي بين يديه) أى مصدق  
الذى بين يديه (وتفصيل الكتاب) أى مفصل  
الكتاب فأخبر أنه مصدق الذى بين يديه ومفصل  
الكتاب ، والكتاب اسم جنس ، وتحدى القائلين  
افتراء ودل على أنهم هم المفترون . قال (بل كذبوا بما لم  
يحيطوا بعلمه ولما يأتهم تأويله) ففرق بين الاحاطة بعلمه  
وبين إتيان تأويله . فتبين أنه يمكن أن يحيط أهل العلم  
والإيمان بعلمه ولما يأتهم تأويله ، وأن الاحاطة بعلم القرآن  
ليست إتيان تأويله ، فإن الاحاطة بعلمه معرفة معانى  
الكلام على التمام ، وإتيان التأويل نفس وقوع الخبر به ،  
وفرق بين معرفة الخبر وبين الخبر به ، فمعرفة الخبر هى معرفة  
تفسير القرآن ، ومعرفة الخبر به هى معرفة تأويله . وهذا هو  
الذى ينادى فيها تقدم أن الله إنما أنزل القرآن ليعلم ويفهم ويفقه  
ويتدبر ويتفكر فيه محكمه ومتشابهه وإن لم يعلم تأويله .  
وبين ذلك أن الله يقول عن الكفار (وإذا قرأت  
القرآن جعلنا بينك وبين الذين لا يؤمنون بالآخرة

حجاباً مستورا . وجعلنا على قلوبهم أكنة أن يفقهوه  
 وفي آذانهم وقرا ، وإذا ذكرت ربك في القرآن وحده  
 ولوا على أدبارهم نفورا ) فقد أخبر ذمالمشركين أنه إذا  
 قرىء عليهم القرآن حجب بين أبصارهم وبين الرسول  
 بحجاب مستور ، وجعل على قلوبهم أكنة أن يفقهوه  
 وفي آذانهم وقرا . فلو كان أهل العلم و الإيمان على قلوبهم  
 أكنة أن يفقهوا بعضه لشاركوهم في ذلك . وقوله ( أن  
 يفقهوه ) يعود إلى القرآن كله . فعلم أن الله يحب أن  
 يفقهه . ولهذا قال الحسن البصرى : ما أنزل الله آية إلا  
 وهو يحب أن يعلم فيما ذا أنزلت وماذا عنى بها ،  
 وما استثنى من ذلك لا متشابهها ولا غيره .

وقال مجاهد : عرضت المصحف على ابن عباس من  
 أوله إلى آخره صرات أقف عند كل آية وأسأله عنها .  
 فهذا ابن عباس حبر الأمة وهو أحد من كان يقول :  
 لا يعلم تأويله إلا الله ، يجيب مجاهدا عن كل آية في القرآن  
 وهذا هو الذى حمل مجاهدا ومن وافقه كابن قتيبة  
 على أن جعلوا الوقف عند قوله ( والراسخون فى العلم )

فجعلوا الراسخين يعلمون التأويل . لأن مجاهدا تعلم من  
ابن عباس تفسير القرآن كله وبيان معانيه فظن أن هذا  
هو التأويل المنفي عن غير الله .

وأصل ذلك أن لفظ التأويل ، وبه أشير إلى بين  
ما عناه الله في القرآن وبين ما كان يطلقه طوائف من  
السلف ، وبين اصطلاح طوائف من المتأخرين ،  
فبسبب الاشتراك في لفظ التأويل اعتقد كل من فهم  
منه معنى بلانته أن ذلك هو المذكور في القرآن . ومجاهد  
إمام التفسير . قال الثوري : إذا جاءك التفسير عن مجاهد  
فحسبك به . وأما التأويل فشان آخر . ويبين ذلك أن  
الصحابة والتابعين لم يتنعم أحد منهم عن تفسير آية من  
كتاب الله ولا قال هذه من التشابه الذي لا يعلم معناه ،  
ولا قال قط أحد من سلف الأمة ولا من الأمة المتبوعين :  
إن في القرآن آيات لا تعلم معناها ولا يفهمها رسول الله  
ﷺ ولا أهل العلم والإيمان جميعهم ، وإنما قد ينفون علم  
بعض ذلك عن بعض الناس ، وهذا لا ريب فيه .  
وإنما وضع هذه المسألة المتأخرون من الطوائف بسبب

الكلام في آيات الصفات وآيات القدر وغير ذلك، فلقبوها  
 هل يجوز أن يشتمل القرآن على ما لا يعلم سناه وما تعبدنا  
 بتلاوة حروفه بلا فهم، فجوز ذلك طوائف متمسكين  
 بظاهر من هذه الآية، وبأن الله يمتنع عباده بما شاء،  
 ومنعها طوائف ليتوصلوا بذلك إلى تأويلاتهم الفاسدة  
 التي هي تحريف الكلام عن مواضعه. والغالب على كلا  
 الطائفتين الخطأ، أولئك يقصرون في فهم القرآن بمنزلة  
 من قيل فيه (ومنهم أميون لا يعلمون الكتاب إلا أمانى)  
 وهوؤلاء معتدون بمنزلة الذين يحرفون الكلام عن مواضعه.  
 ومن التأخرين من وضع المسألة بلقب شنيع فقال:  
 لا يجوز أن يتكلم الله بكلام ولا يعنى به شيئاً خلافاً  
 للحشوية. وهذا لم يقناه مسلم إن الله يتكلم بما لا معنى له.  
 وإنما النزاع هل يتكلم بما لا يفهم معناه؟ وبين نفى  
 المعنى عند المتكلم ونفى الفهم عند المخاطب بون عظيم.  
 ثم احتج بما لا يجرى على أصله فقال: هذا عبث،  
 والعبث على الله محال. وعنده أن الله لا يقبح منه شيء،  
 أصلاً بل يجوز أن يفعل كل شيء، وليس له أن يقول

العيب صفة نقص ، فهو منتف عنه ، لأن النزاع في  
الحروف وهي عنده مخلوقة من جملة الأفعال ويجوز أن  
يشتمل الفعل عنده على كل صفة ، فلا نقل صحيح ولا  
عقل صريح .

ومثار الفتنة بين الطائفتين وعثار عقولهم : أن مدعى  
التأويل أخطأوا في زعمهم أن العلماء يعلمون التأويل ، وفي  
دعواهم أن التأويل هو تأويلهم الذي هو تحريف الكلم  
عن مواضعه . فان الأولين لعلمهم بالقرآن والسنن وصحة  
عقولهم ، وعلمهم بكلام السلف وكلام العرب علموا  
يقيناً أن التأويل الذي يدعيه هؤلاء ليس هو معنى القرآن  
فأهم حرفوا الكلم عن مواضعه ، وصاروا مراتب ما بين  
قرامطة وباطنية يتأولون للأخبار والأوامر ، وما بين  
صابئة فلاسفة يتأولون عامة الأخبار عن الله وعن اليوم  
الآخر ، حتى عن أكثر أحوال الأنبياء ، وما بين جهمية  
ومعتزلة يتأولون بعض ما جاء في اليوم الآخر وفي آيات  
القدر ويتأولون آيات الصفات ، وقد وافقهم بعض  
متأخري الأشعرية على ما جاء في بعض الصفات ، وبعضهم

في بعض ما جاء في اليوم الآخر وآخرون من أحناف الأمة،  
وإن كان تغلب عليهم السنة، فقد يتأولون أيضاً مواضع  
يكون تأويلها من تحريف الكلام عن مواضعه.

والذين ادعوا العلم بالتأويل مثل طائفة من السلف  
وأهل السنة وأكثر أهل الكلام والبدع، رأوا أيضاً  
أن النصوص دلت على معرفة معاني القرآن، ورأوا عجزاً  
وعيباً وقبيحاً أن يخاطب الله عباده بكلام يقرأونه ويتأولونه  
وهم لا يفهمونه، وهم مصيبون فيما استدلوا به من سمع  
وعقل، لكن أخطأوا في معنى التأويل الذي نفاه الله وفي  
التأويل الذي أثبتوه وتساق بذلك مبتدعهم إلى تحريف  
الكلام عن مواضعه، وصار الأولون أقرب إلى السكوت  
والسلامة بنوع من الجهل وصار الآخرون أكثر كلاماً  
وجداً ولكن بقرينة على الله، وقول عليه ما لا يعامونه،  
والخاد في أسمائه وآياته. فهذا هذا. ومنشأ الشبهة  
الاشترائية في لفظ التأويل.

فإن التأويل في عرف المتأخرين من المتفهمة  
والتكلمة والمحدثه والمتصوفة ونحوهم هو صرف اللفظ

عن المعنى الراجح إلى المعنى المرجوح الدليل يقتضيه به ،  
وهذا هو التأويل الذي يتكلمون عليه في أصول الفقه  
ومسائل الخلاف . فإذا قال أحد منهم هذا الحديث أو  
هذا النص مؤول أو هو محمول على كذا ، قال الآخر :  
هذا نوع تأويل والتأويل يحتاج إلى دليل . والمتأول عليه  
وظيفتان : بيان احتمال اللفظ للمعنى الذي ادعاه ، وبيان  
الدليل الموجب للصرف إليه عن المعنى الظاهر ، وهذا  
هو التأويل الذي يتنازعون فيه في مسائل الصفات إذا  
سنتف بعضهم في إبطال التأويل أو ذم التأويل ، أو قال  
بعضهم آيات الصفات لا تؤول ، وقال الآخر بل يجب  
تأويلها ، وقال الثالث بل التأويل جائز يفعل عند المصلحة  
ويترك عند المصلحة أو يصلح للعلماء دون غيرهم ، إلى  
غير ذلك من المقالات والتنازع .

وأما التأويل في لفظ السلف فله معنيان : أحدهما  
تفسير الكلام وبيان معناه ، سواء وافق ظاهره أو خالفه  
فيكون التأويل والتفسير عند هؤلاء متقاربا أو مترادفا ،  
وهذا والله أعلم هو الذي عناه مجاهد أن العلماء يعلمون

تأويله ومحمد بن جرير الطبري يقول في تفسيره : القول في تأويل قوله كذا وكذا : واختلف أهل التأويل في هذه الآية ونحو ذلك، ومراده التفسير .

والمعنى الثاني في لفظ السلف ، وهو الثالث من مسمى التأويل مطلقاً : هو نفس المراد بالكلام ، فان الكلام إن كان طلباً كان تأويله نفس الفعل المطلوب ، وإن كان خبراً كان تأويله نفس الشيء المخبر به . وبين هذا المعنى والذي قبله بون ، فان الذي قبله يكون التأويل فيه من باب العلم والكلام ، كالتفسير والشرح والايضاح ، ويكون وجود التأويل في القلب واللسان له الوجود الذهني واللفظي والرسمي . وأما هذا فالتأويل فيه نفس الأمور الموجودة في الخارج ، سواء كانت ماضية أو مستقبلة . فاذا قيل : طلعت الشمس ، فتأويل هذا نفس طلوعها . وهذا الوضع والعرف الثالث هو لغة القرآن التي نزل بها . وقد قدمنا التبيين في ذلك .

ومن ذلك قول يعقوب عليه السلام ليوسف ( وكذلك يجتبيك ربك ويعلمك من تأويل الأحاديث

ويُسمُّ نعمته عاياتك ) وقوله ( ودخل معه السجن فتيان ، قال  
أحدهما إني أراني أعصر خمرا ، وقال الآخر إني أراني  
أحمل فوق رأسي خبزاَ تأكل الطير منه نبأنا بتأويله إنا  
براك من المحسنين . قال لا يأتيك طعام رزقانه إلا نبأتكما  
بتأويله قبل أن يأتكما ) وقول الملائ ( أضغاث أحلام وما  
نحن بتأويل الأحلام بعالمين . وقال الذي نبأ منها وادكر  
بمدا أمة : أنا أنبئكم بتأويله فأرسلون ) وقول يوسف لما  
دخل عليه أهله مصر وآوى إليه أبويه ( وقال ادخلوا مصر  
إن شاء الله آمنين . ورفع أبويه على العرش وخروا له سجدا  
وقال يا أبت هذا تأويل رؤياي من قبل قد جعلها ربي حقا )  
فتأويل الأحاديث التي هي رؤيا المنام هي نفس  
مدلولها التي تؤول إليه كما قال يوسف ( هذا تأويل رؤياي  
من قبل ) والعالم بتأويلها : الذي يخبر به . كما قال يوسف  
( لا يأتكما طعام رزقانه ) أي في المنام ( إلا نبأتكما بتأويله  
قبل أن يأتكما ) أي قبل أن يأتكما التأويل .  
وقال الله تعالى ( فان تنازعتم في شئ فردوه إلى الله  
والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ، ذلك خير

وأحسن تأويلاً) قالوا : أحسن عاقبة ومصيراً ، فالتأويل  
هنا تأويل فعلهم الذي هو الرد إلى الكتاب والسنة .  
والتأويل في سورة يوسف تأويل أحاديث الرؤيا ، والتأويل  
في الأعراف ويونس تأويل القرآن ، وكذلك في سورة  
آل عمران .

وقال تعالى في قصة موسى والعالم ( قال هذا فراق  
بينى وبينك سأنبئك بتأويل ما لم تستطع عليه صبراً ) إلى  
قوله ( وما فعلته عن أمرى ، ذلك تأويل ما لم تستطع عليه  
صبراً ) فالتأويل هنا تأويل الأفعال التى فعلها العالم من  
خرق السفينة بغير إذن صاحبها ، ومن قتل الغلام ، ومن  
إقامة الجدار ، فهو تأويل عمل لا تأويل قول . وإنما كان  
كذلك لأن التأويل مصدر أوله يُوِّوُّ له تأويلاً ، مثل حول  
تحويلاً ، وعول تعويلاً . وأول يُوِّوُّ تعديتة آل يُوِّوُّ أولاً  
مثل حال يحول حولاً ، وقولهم : آل يُوِّوُّ ، أى عاد إلى  
كنا ورجع إليه ، ومنه المآل وهو ما يُوِّوُّ إليه الشيء  
ويشاركه فى الاشتقاق الأكبر الموثل ، فإنه وال وهذا  
من أول . والموثل المرجع قال تعالى ( لن يجدوا من دونه موثلاً )

ومما يوافقه في اشتقاقه الأصغر الآل فإن آل  
 الشخص من يؤول إليه ، ولهذا لا يستعمل إلا في عظيم ،  
 بحيث يكون المضاف إليه يصاح أن يؤول إليه الآل ،  
 كآل إبراهيم وآل لوط وآل فرعون ، بخلاف الأهل  
 والأول أفعل لأنهم قالوا في تأنثه أُولى ، كما قالوا جمادى  
 الأولى . وفي القصص ( وله الحمد في الأولى والآخرة )  
 ومن الناس من يقول فوعل ، ويقول أوله إلا أن هذا  
 يحتاج إلى شاهد من كلام العرب ، بل عدم صرفه يدل على  
 أنه أفعل لا فوعل ، فإن فوعل مثل كوثر وجوهر  
 مصروف ، سمي المتقدم أول والله أعلم لأن ما بعده يؤول  
 إليه ويبني عليه ، فهو أس لما بعده وقاعدة له . والصيغة  
 صيغة تفضيل مثل أكبر وكبرى وأصغر وصغرى ، لا من  
 باب أحمر وحمراء . ولهذا يقولون جئته أول من أمس وقال  
 ( من أول يوم ) ( وأنا أول المسلمين ) ( ولا تكونوا أول  
 كافر به ) ومثل هذا أول هؤلاء فهذا الذي فضل عليهم  
 في الأول ، لأن كل واحد يرجع إلى ما قبله فيعتمد عليه ،  
 وهذا السابق كلهم يؤول إليه ، فإن من تقدم في فعل

فاستبقى به من بعده كان السابق الذي يؤول السكك إليه  
فالأول له وصف السورد والاتباع .

وانفظ الأول مشعر بالرجوع والعود، والأول مشعر  
بالابتداء والمبتدأ خلاف العائد لأنه إنما كان أولاً لما بعده  
فانه يقال أول المسلمين وأول يوم فمافيه من معنى الرجوع  
والعود هو المضاف إليه لا المضاف .

وإذا قلنا: آل فلان، فالعود إلى المضاف ، لأن ذلك  
صيغة تفضيل في كونه مآلاً ومرجعاً لغيره ، لأن كونه  
مفضلاً على أنه مآل ومرجع لا آيل راجع، إذ لا فضل  
في كون الشيء راجعاً إلى غير آيلاً إليه ، وإنما الفضل  
في كونه هو الذي يرجع إليه ويؤال . فلما كانت الصيغة  
صيغة تفضيل أشعرت بأنه مفضل في كونه مآلاً ومرجعاً  
والتفضيل المطلق في ذلك يقتضى أن يكون هو السابق  
المبتدئ والله أعلم .

فتأويل الكلام مأوله إليه المتكلم ، أو ما يؤول  
إليه الكلام ، أو ما تأوله المتكلم فإن التفعيل يجرى على  
غير فعل ، كقوله ( وتبتل إليه تبتيلاً ) فيجوز أن يقال

تأول الكلام إلى هذا المعنى تأويلاً ، والمصدر واقع  
موقع الصفة ، إذ قد يحصل المصدر صفة بمعنى الفاعل ،  
كمدل وصوم وفطر ، وبمعنى المفعول كدرثم ضرب الأمير  
وهذا خلق الله .

فالتأويل : هو ما أول إليه الكلام أو يؤول إليه ،  
أو تأول هو إليه . والكلام إنما يرجع ويعود ويستقر ويؤول  
ويؤول إلى حقيقته التي هي عين المقصود به كما قال بعض  
السلف في قوله ( الكحل نبأ مستقر ) قال حقيقة ، فإنه إن  
كان خبراً فإلى الحقيقة المخبر بها يؤول ويرجع ، وإلا لم  
تكن له حقيقة ولا مال ولا مرجع ، بل كان كذبا . وإن  
كان طلباً فإلى الحقيقة المطلوبة يؤول ويرجع ، وإن لم يكن  
مقصوده موجوداً ولا حاصلًا . ومتى كان الخبر وعداً أو  
وعيداً فإلى الحقيقة المطلوبة المنتظرة يؤول ، كما روى عن  
النبي ﷺ أنه تلا هذه الآية ( قل هو القادر على أن يبعث  
عليكم عذاباً من فوقكم أو من تحت أرجلكم أو يلبسكم  
شيئاً ) قال إنها كائنة ولم يأت تأويلها بعد .

﴿ فصل ﴾ وأما إدخال أسماء الله وصفاته أو بعض

ذلك في التشابه الذي لا يعلم تأويله إلا الله . أو اعتقاد أن ذلك هو التشابه الذي استأثر الله بعلم تأويله ، كما يقول كل واحد من القولين طوائف من أصحابنا وغيرهم . فأنهم وإن أصابوا في كثير مما يقولونه ونجوا من بدع وقع فيها غيرهم ، فالكلام على هذا من وجهين :

الأول : من قال إن هذا من التشابه وأنه لا يفهم معناه ، فيقول أما الدليل على ذلك فإني ما أعلم عن أحد من سلف الأمة ولا من الأئمة لأحمد بن حنبل ولا غيره أنه جعل ذلك من التشابه الداخل في هذه الآية ونفى أن يعلم أحد معناه . وجعلوا أسماء الله وصفاته بمنزلة الكلام الأعجمي الذي لا يفهم ، ولا قالوا إن الله ينزل كلاما لا يفهم أحد معناه وإنما قالوا كلمات لها معان صحيحة . قالوا في أحاديث الصفات تمر كما جاءت . وهوا عن تأويلات الجهمية وردوها وأبطلوها التي مضمونها تعطيل النصوص على ما دلت عليه . ونصوص أحمد والأئمة قبله بينة في أنهم كانوا يبطلون تأويلات الجهمية ويقرون النصوص على ما دلت عليه من معناها ويفهمون منها بعض

مادلت عليه كما يفهمون ذلك في سائر نصوص الوعد والوعيد والفضائل وغير ذلك . وأحمد قد قال في غير أحاديث الصفات تمر كما جاءت في أحاديث الوعد مثل قوله « من غشنا فليس منا » وأحاديث الفضائل ، ومقصوده بذلك أن الحديث لا يحرف كله عن مواضعه كما يفعله من يحرفه ويسمى تحريفه تأويلاً بالعرف المتأخر . فتأويل هؤلاء المتأخرين عند الأئمة تحريف باطل وكذلك نص أحمد في كتاب الرد على الزنادقة والجهمية أنهم تمسكوا بمتشابه القرآن ، وتكلم أحمد على ذلك بالمتشابه وبين معناه وتفسيره بما يخالف تأويل الجهمية ، وجرى في ذلك على سنن الأئمة قبله . فهذا اتفاق من الأئمة على أنهم يعامون معنى هذا المتشابه ، وأنه لا يسكت عن بيانه وتفسيره . بل يبين ويفسر باتفاق الأئمة من غير تحريف له عن مواضعه ، أو إلحاد في أسماء الله وآياته .

ومما يوضح لك ما وقع هنا من الاضطراب أن أهل السنة متفقون على إبطال تأويلات الجهمية ونحوهم من المنحرفين الملحدين . والتأويل المراد هو صرف الكلام

عن ظاهره إلى ما يخالف ظاهره . فلو قيل إن هذا هو التأويل المذكور في الآية وأنه لا يعلمه إلا الله لكان في هذا تسليم للجهمية أن للآية تأويلاً يخالف دلالتها لكن ذلك لا يعلمه إلا الله، وليس هذا مذهب السلف والأئمة وإنما مذهبهم نفي هذه التأويلات وردّها لا التوقف عنها وعندهم قراءة الآية والحديث تفسيرها ، وتمر كما جاءت دالة على المعاني ، لا تحرف ولا ياحد فيها .

والدليل على أن هذا ليس بمتشابه لا يعلم معناه أن تقول : لا ريب أن الله سمي نفسه في القرآن بأسماء مثل الرحمن والودود والعزير والجبار والعليم والقدير والرهوف ونحو ذلك، ووصف نفسه بصفات مثل سورة الإخلاص وآية الكرسي وأول الحديد وآخر الحشر وقوله : إن الله بكل شيء عليم ، وعلى كل شيء قدير ، وأنه يحب المتقين ، والمقسطين والمحسنين ، وأنه يرضى عن الذين آمنوا وعملوا الصالحات . فلما أسفونا انتقمنا منهم . ذلك بأنهم اتبعوا ما أسخط الله . ولكن كره الله انبعاثهم . الرحمن على العرش استوى . ثم استوى على العرش . يعلم

ما يابح في الأرض وما يخرج منها وما ينزل من السماء  
وما يمرج فيها، وهو معكم أينما كنتم . وهو الذي في السماء  
إله وفي الأرض إله وهو الحكيم العليم . إليه يستعد الكليم  
الطيب ، والعمل الصالح يرفعه . إنني معكما أسمع وأرى .  
وهو الله في السموات وفي الأرض . ما منك أن تسجد  
لما خلقت بيدي . بل يداه مبسوطتان ، ينفق كيف يشاء .  
ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام . يريدون وجهه .  
ولتصنع على عيني . - إلى أمثال ذلك .

فيقال لمن ادعى في هذا أنه متشابه لا يعلم معناه :  
أتقول هذا في جميع ماسمى الله ووصف به نفسه أم في  
البعض ؟ فإن قلت : هذا في الجميع ، كان هذا عناداً ظاهراً  
وجحداً لما يعلم بالاضطرار من دين الإسلام بل كفر صريح  
فإننا نفهم من قوله ( إن الله بكل شيء عليم ) معنى ،  
ونفهم من قوله ( إن الله على كل شيء قدير ) معنى ليس  
هو الأول . ونفهم من قوله ( ورحمتي وسعت كل شيء )  
معنى ، ونفهم من قوله ( إن الله عزيز ذو انتقام ) معنى .

٣٣ - الإكليل

وصبيان المسلمين بل وكل عاقل يفهم هذا . وقد رأيت  
بعض من ابتدع وحمد من أهل المغرب مع انتسابه إلى  
الحديث لكن أثرت فيه الفاسفة الفاسدة من يقول إنا  
نسبى الله الرحمن العليم القدير علماً محضاً من غير أن نفهم  
منه معنى يدل على شيء قط ، وكذلك في قوله ( ولا  
يحيطون بشيء من علمه ) يطلق هذا اللفظ من غير أن  
نقول له علم .

وهذا الغلو في الظاهر من جنس غلو القرامطة في  
الباطن ، لكن هذا أيسر وذاك أكفر .

ثم يقال لهذا المعاند: فهل هذه الأسماء دالة على الإله  
المعبود وعلى حق موجود أم لا ؟ فان قال لا ، كان ممطلاً  
محضاً ، وما أعلم مساماً يقول هذا . وإن قال نعم ، قيل  
له فهت منها دلالتها على نفس الرب ولم تفهم دلالتها على  
ما فيها من المعاني من الرحمة والعلم وكلاهما في الدلالة سواء؟  
فلا بد أن يقول نعم ، لأن ثبوت الصفات محال في العقل ، لأنه  
يلزم منه التركيب أو الحدوث بخلاف الذات . فيخاطب

حينئذ بما يخاطب به الفريق الثاني كما سنذكره ، وهو من  
أقر بفهم بعض معنى هذه الأسماء والصفات دون بعض .  
فيقال له : ما الفرق بين ما أثبتته وبين ما نفيتهُ أو سكت عن  
إثباته ونفيه ، فإن الفرق إما أن يكون من جهة السمع ، لأن  
أحد النحويين دال دلالة قطعية أو ظاهرة بخلاف الآخر ، أو  
من جهة العقل بأن أحد المعنيين يجوز أو يجب إثباته دون  
الآخر ، وكلا الوجهين باطل في أكثر المواضع .

أما الأول فدلالة القرآن على أنه رحمن رحيم ودود  
سميع بصير على عظيم كدلالته على أنه علیم قدير ، ليس  
بينها فرق من جهة النص . وكذلك ذكره لرحمته ومحبته  
وعاوده مثل ذكره لمشيئته وإرادته .

وأما الثاني فيقال لمن أثبت شيئاً ونفى آخر : لم  
نفيت مثلاً حقيقة رحمته ومحبته وأعدت ذلك إلى إرادته؟  
فان قال : لأن المعنى المفهوم من الرحمة في حقنا هي رقة  
تتمتع على الله ، قيل له : والمعنى المفهوم من الإرادة في حقنا  
هي ميل يتمتع على الله . فان قال : إرادته ليست من جنس

إرادة خلقه ، قيل له : ورحمته ليست من جنس رحمة خلقه وكذلك محبته . وإن قال ، وهو حقيقة قوله : لم أثبت الإرادة وغيرها بالسمع وإنما أثبت العلم والقدرة والإرادة بالعقل وكذلك السمع والبصر والكلام على إحدى الطريقتين ، لأن الفعل دل على القدرة ، والإحكام دل على العلم ، والتخصيص دل على الإرادة . قيل له الجواب من ثلاثة أوجه :

أحدها : أن الإِنعام والاحسان وكشف الضر دل أيضاً على الرحمة كدلالة التخصيص على الإرادة . والتقريب والأدناء وأنواع التخصيص التي لا تكون إلا من المحب تدل على المحبة أو مطلق التخصيص يدل على الإرادة . وأما التخصيص بالإِنعام فتخصيص خاص ، والتخصيص بالتقريب والأصطفاء تقريب خاص . وما سلكه في مسلك الإرادة يسلك في مثل هذا .

الثاني : يقال له : هب أن العقل لا يدل على هذا فإنه لا ينفيه إلا بمثل ما ينفى به الإرادة والسمع ، دليل مستقل

بنفسه ، بل الطمانينة إليه في هذه المضائق أعظم ودلالته  
أتم فلائى شىء نفيت مدلوله أو توقفت وأعدت هذه  
الصفات كلها إلى الإرادة مع أن النصوص تفرق ؟ فلا  
يذكر حجة إلا عورض بمثابها في إثباته الإرادة زيادة  
على الفعل .

الثالث : يقال له : إذا قال لك الجهمى الإرادة لامعنى  
لها إلا عدم الإكراه أو نفس الفعل والأمر به ، وزعم  
أن إثبات إرادة تقتضى محذورا إن قال بقدمها ومحذورا إن  
قال بمحذورها .

وهنا اضطربت المعتزلة فأنهم لا يقولون بإرادة قديمة  
لامتناع صفة قديمة عندهم ، ولا يقولون بتجدد صفة  
له لامتناع حاول الحوادث عند أكثرهم مع تناقضهم .  
فصاروا حزيين : البغداديون وهم أشد غلواً في  
البدعة في الصفات وفي القدر نفوا حقيقة الإرادة . وقال  
الجاحظ لامعنى لها إلا عدم الإكراه . وقال السكبي  
لامعنى لها إلا نفس الفعل اذا تعلق بفعله ونفس الأمر

إذا تعلقت بطاعة عباده .

والبصريون كأبي علي وأبي هاشم قالوا : تحدث  
إرادة لآفي محل فلا إرادة، فالزمو حدوث حادث غير  
مراد وقيام صفة بغير محل ، وكلاهما عند العقلاء معلوم  
الفساد بالبدئية .

كان جوابه أن ما ادعى إحاطته من ثبوت الصفات ليس  
بمحال، والنص قد دل عليها والعقل أيضاً، فإذا أخذ الخصم  
ينازع في دلالة النص أو العقل جعله مسفوطاً ومقرمطاً،  
وهذا بينه موجود في الرحمة والمحبة، فإن خصومه ينازعونه  
في دلالة السمع والعقل عليها على الوجه القطعي .

ثم يقال لخصومه : هم أثبتتم أنه عليم قدير ؟ فما أثبتوه  
به من سمع وعقل فبعينه تثبت الإرادة ، وما عارضوا به  
من الشبه عورضوا بمثله في العليم والقدير . وإذا انتهى  
الأمر إلى ثبوت المعاني وأنها تستلزم الحدوث أو التركيب  
والافتقار ، كان الجواب ما قررناه في غير هذا الموضع  
فإن ذلك لا يستلزم حدوثاً ولا تركيباً مقتضياً حاجة إلى

غيره .

ويعارضون أيضاً بما ينفي به أهل التعطيل الذات من الشبه الفاسدة. ويلزمون بوجود الرب الخالق المعلوم بالفطرة الخلقية والضرورة العقلية والقواطع العقلية واتفاق الأمم وغير ذلك من الدلائل ، ثم يطالبون بوجود من جنس ما نعده أو بوجود يعامون كقيمته ، فلا بد أن يفرروا إلى إثبات ما لا تشبه حقيقته الحقائق . فالتقول في سائر ما سمي ووصف به نفسه كالقول في نفسه سبحانه وتعالى .

ونكتة هذا الكلام أن غالب من نفي وأثبت شيئاً مما دل عليه الكتاب والسنة لا بد أن يثبت الشيء لقيام المقتضى وانتفاء المانع ، وينفي الشيء لوجود المانع أو لعدم المقتضى ، أو يتوقف إذا لم يكن له عنده مقتضى ولا مانع ، فيبين له أن المقتضى فيما انفاه قائم كما أنه فيما أثبتته قائم ، إما من كل وجه أو من وجه يجب به الإثبات . فان كان المقتضى هناك حقاً فكذلك هنا ، وإلا فدرء ذلك المقتضى من جنس درء هذا .

وأما المانع فبيّن أن المانع الذي تخيله فيما نفاء من جنس المانع الذي تخيله فيما أثبتته ، فإذا كان ذلك المانع المستحيل موجودا على التقديرين لم ينبج من محذوره باثبات أحدهما ونفي الآخر ، فانه إن كان حقا نفاها ، وإن كان باطلا لم ينف واحدا منهما ، فعليه أن يسوى بين الأمرين في الإثبات والنفي ، ولا سبيل إلى النفي ، فتعين الإثبات .

فهذه نكسة الإلزام لمن أثبت شيئا . وما من أحد إلا ولا بد أن يثبت شيئا أو يجب عليه إثباته . فهذا يعطيك من حيث الجملة أن اللوازم التي يدعى أنها موجبة النفي خيالات غير صحيحة وإن لم يعرف فسادها على التفصيل ، وأما من حيث التفصيل فبيّن فساد المانع وقيام المقتضى كما قرر هذا غير مرة .

فإن قال من أثبت هذه الصفات التي هي فينا أعراض ، كالحياة والعلم والتدرة ولم يثبت ما هو فيها أبعاض ، كاليد والقدم هذه أجزاء وأبعاض تستلزم التركيب والتجسيم .

قيل له : وتلك أعراض تستأزم التجسيم والتركيب العقلي كما استأزمت هذه عندك التركيب الحسي ، فان أثبت تلك على وجه لا تكون أعراضاً أو تسميتها أعراضاً لا يمنع ثبوتها ، قيل له : وأثبت هذه على وجه لا تكون تركيباً وأبعاضاً ، أو تسميتها تركيباً وأبعاضاً لا يمنع ثبوتها .

فان قيل : هذه لا يعقل منها إلا الأجزاء ، قيل له : وتلك لا يعقل منها إلا الأعراض ، فان قال : العرض مالا يبقى وصفات الرب باقية .

قيل : والبعض ما جاز انفصاله عن الجملة ، وذلك في حق الله محال ، ففارقة الصفات القديمة مستحيله في حق الله تعالى مطلقاً والمخلوق يجوز أن تفارقه أعراضه وأبعاضه . فان قال : ذلك تجسيم والتجسيم منتف ، قيل : وهذا تجسيم والتجسيم منتف .

فان قال : أنا أعقل صفة ليست عرضاً بغير متعجز وإن لم يكن له في الشاهد نظير ، قيل له : فأعقل صفة هي

لنا بعض الغير متعيز وإن لم يكن له في الشاهد نظير ، فإن  
نفي عقل هذا نفي عقل ذلك وإن كان بينهما نوع فرق  
لكنه فرق غير مؤثر في موضع النزاع ، ولهذا كانت  
المعطلة الجهمية تنفي الجميع ، لكن ذلك أيضاً مستلزم لنفي  
الذات ومن أثبت هذه الصفات الخبرية من نظير هؤلاء  
صرح بأنها صفة قائمة به كالعلم والقدرة ، وهذا أيضاً  
ليس هو معقول النص ولا مدلول العقل ، وإنما الضرورة  
أجأتهم الى هذه المضايق .

وأصل ذلك : أنهم أتوا بالفاظ ليست في الكتاب  
ولا في السنة ، وهي ألفاظ مجملة مثل متعيز ومحدود وجسم  
ومركب ونحو ذلك ونفوا مدلولها وجمعوا ذلك مقدمة  
بينهم مساواة ومدلولها بنوع قياس ، وذلك القياس  
أوقعهم فيه مسلك سلكوه في إثبات حدوث العالم بحدوث  
الأعراض ، أو إثبات إمكان الجسم بالتركيب من الأجزاء  
فوجب طرد الدليل بالحدوث والإمكان لكل ما شمله  
هذا الدليل ، إذ الدليل القطعي لا يقبل الترك لمعارض

راجع ، فأوأ ذلك يمكر عليهم من جهة النصوص ومن  
جهة العقل من ناحية أخرى ، فصاروا أجزاء تارة يغلبون  
القياس الأول ويدفعون ما عارضه وشم المعتزلة ، وتارة  
يغلبون القياس الثاني ويدفعون الأول كهشام بن الحكم  
الرافضي ، فانه قد قيل أول ما تكلم في الجسم نفيا وإثباتا  
من زمن هشام بن الحكم وأبي الهذيل العلاف ، فان أبا  
الهذيل ونحوه من قدماء المعتزلة نفوا الجسم لما سلكوا  
من القياس ، وعارضهم هشام وأثبت الجسم لما سلكوه  
من القياس ، واعتقد الأولون إحالة ثبوته واعتقد هذا  
إحالة نفيه ، وتارة يجمعون بين النصوص والقياس يجمع  
يظهر فيه الاحالة والتناقض .

فما أعلم احداً من الخارجين عن الكتاب والسنة  
من جميع فرسان الكلام والفلسفة إلا ولا بد أن يتناقض  
فيحيل ما أوجب نظيره ويوجب ما أحال نظيره ، إذ  
كلامهم من عند غير الله ، وقد قال الله تعالى ( ولو كان من  
عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً ) .

والصواب ما عليه أئمة الهدى وهو أن يوصف الله  
بما وصف به نفسه ، أو وصفه به رسوله ، لا يتجاوز  
القرآن والحديث ، ويتبع في ذلك سبيل السلف الماضين  
أهل العلم والایمان والمعاني المفهومة من الكتاب  
والسنة ، لا ترد بالشبهات فتكون من باب تحريف  
الكلم عن مواضعه ، ولا يعرض عنها فيكون من باب  
الذين إذا ذكروا بآيات ربهم لم يخروا عليها صما وعميانا ،  
ولا يترك تدبر القرآن فيكون من باب الذين لا يعلمون  
الكتاب إلا أمانى . فهذا أحد الوجهين وهو منع أن  
تكون هذه من المتشابهة

الوجه الثانى : أنه إذا قيل : هذه من المتشابهة ، أو  
كان فيها ما هو من المتشابهة ، كما نقول عن بعض  
الأئمة أنه سعى بعض ما استدلل به الجهمية  
متشابهها ، فيقال : الذى فى القرآن أنه لا يعلم  
تأويله إلا الله إما المتشابهة وإما الكتاب كله كما تقدم ،  
ونفى علم تأويله ليس نفى علم معناه كما قدمناه فى القيامة

وأُمور القيامة ، وهذا الوجه قوى إن ثبت حديث ابن إسحاق في وفد نجران أنهم احتجوا على النبي ﷺ بقوله إنا ونحن ونحو ذلك ، ويؤيده أيضا أنه قد ثبت أن في القرآن متشابهها وهو ما يحتمل معنيين ، وفي مسائل الصفات ما هو من هذا الباب كما أن ذلك في مسائل المعاد وأولى ، فإن نفي التشابه بين الله وبين خلقه أعظم من نفي التشابه بين موعود الجنة وموجود الدنيا .

وإنما نكتة الجواب هو ما قدمناه أولا أن نفي علم التأويل ليس نفيًا لعلم المعنى وتزیده تقريراً أن الله سبحانه يقول ( ولقد ضربنا للناس في هذا القرآن من كل مثل لعلمهم يتذكرون ، قرآنا عربيا غير ذي عوج ) وقال تعالى ( الر . تلك آيات الكتاب المبين . إنا أنزلناه قرآنا عربيا لعلكم تعقلون ) فأخبر أنه أنزله ليعقلوه وأنه طلب تذكركم . وقال أيضا ( وتلك الأمثال نضربها للناس لعلمهم يتفكرون ) فحضر على تدبره وفقهه وعقله والتذكر به والتفكير فيه ولم يستثن من ذلك شيئا ، بل نصوص

متعددة تصرح بالعموم فيه مثل قوله ( أفلا يتدبرون  
القرآن أم على قلوب أقفالها ) وقوله ( أفلا يتدبرون  
القرآن ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا )  
ومعلوم أن نفي الاختلاف عنه لا يكون إلا بتدبره كله ،  
وإلا فتدبر بعضه لا يوجب الحكم بنفي مخالفة ما لم يتدبر  
لما تدبر .

وقال علي عليه السلام لما قيل له : هل ترك عندكم  
رسول الله ﷺ شيئا ؟ فقال : لا والذي فلق الحبة وبرأ  
النسمة إلا فهما يؤتیه الله عبدا في كتابه وما في هذه  
الصحيفة . فأخبر أن الفهم فيه مختلف في الأمة ، والفهم  
أخص من العلم والحكم قال الله تعالى ( ففهمناها سليمان  
وكلا آتينا حكما وعلما ) وقال النبي ﷺ « رب مبلغ أوعى  
من سامع » وقال « بلغوا عني ولو آية » .

وأیضا فالسلف من الصحابة والتابعين وسائر الأمة  
قد تكلموا في جميع نصوص القرآن آيات الصفات  
وغيرها ، وفسروها بما يوافق دلالتها ، ورووا عن النبي

ﷺ أحاديث كثيرة توافق القرآن ، وأئمة الصحابة في هذا أعظم من غيرهم مثل عبد الله بن مسعود الذي كان يقول : لو أعلم أعلم بكتاب الله مني تبلغه آباط الابل لأتيته . وعبد الله بن عباس الذي دعا له النبي ﷺ وهو حبر الأمة وترجمان القرآن كاناها وأصحابهما من أعظم الصحابة والتابعين إثباتاً للصفات ورواية لها عن النبي ﷺ . ومن له خبرة بالحديث والتفسير يعرف هذا . وما في التابعين أجل من أصحاب هذين السيدين ، بل وتالهما في غاية التابعين من جنسهم أو قريب منهم جلالة أصحاب زيد بن ثابت ، لكن أصحابه مع جلالهم ليسوا مختصين به بل أخذوا عن غيره مثل عمر وابن عمر وابن عباس . ولو كان معاني هذه الآيات متفياً أو مسكوتاً عنه لم يكن ويانيو الصحابة أهل العلم بالكتاب والسنة أكثر كلاماً فيه .

ثم إن الصحابة نقلوا عن النبي ﷺ أنهم كانوا يتعاملون منه التفسير مع التلاوة ، ولم يذكر أحد منهم عنه قط أنه امتنع من تفسير آية .

قال أبو عبد الرحمن السامى : حدثنا الذين كانوا  
يقرؤونا عثمان بن عفان وعبدالله بن مسعود وغيرهما أنهم  
كانوا إذا تعلموا من النبي ﷺ عشر آيات لم يجاوزوها  
حتى يتعلموا ما فيها من العلم والعمل ، قالوا فتعلمنا القرآن  
والعلم والعمل ، وكذلك الأئمة كانوا إذا سئلوا شيئاً من  
ذلك لم ينفوا معناه بل يثبتون المعنى وينفون الكيفية  
كقول مالك بن أنس لما سئل عن قوله تعالى ( الرحمن  
على العرش استوى ) كيف استوى ، فقال : الاستواء  
معلوم والكيف مجهول والإيمان به واجب والسؤال عنه  
بدعة ، وكذلك ربيعة قبله . وقد تلقى الناس هذا الكلام  
بالقبول فليس فى أهل السنة من ينكره . وقد بين أن  
الاستواء معلوم كما أن سائر ما أخبر به معلوم ، ولكن  
الكيفية لا تعلم ولا يجوز السؤال عنها ، لا يقال كيف  
استوى . ولم يقل مالك الكيف معدوم ، وإنما قال الكيف  
مجهول . وهذا فيه نزاع بين أصحابنا وغيرهم من أهل السنة  
غير أن أكثرهم يقولون لا تخطر كيفيته ببال ولا تجرى

ماهية في مقال ، ومنهم من يقول ليس له كيفية ولا ماهية .

فان قيل : معنى قوله الاستواء معلوم ، أن ورود هذا اللفظ في القرآن معلوم كما قاله بعض أصحابنا الذين يحسمون معرفة معانيها من التأويل الذي استأثر الله بعلمه .

قيل : هذا ضعيف فان هذا من باب تحصيل الحاصل

فان السائل قد علم أن هذا موجود في القرآن وقد تلا الآية . وأيضا فلم يقل ذكر الاستواء في القرآن ولا

إخبار الله بالاستواء ، وإنما قال الاستواء معلوم ، فأخبر عن الاسم المفرد أنه معلوم ، لم يخبر عن الجملة . وأيضا فانه

قال والكيف مجهول ، ولو أراد ذلك لقال معنى الاستواء

مجهول ، أو تفسير الاستواء مجهول ، أو بيان الاستواء

غير معلوم ، فلم ينف إلا العلم بكيفية الاستواء لا العلم

بنفس الاستواء . وهذا شأن جميع ما وصف الله به نفسه ،

لو قال في قوله (إنني معكما أسمع وأرى) كيف يسمع وكيف

يرى ؟ لقاننا السمع والرؤيا معلوم والكيف مجهول ، ولو

قال صكيف كلام موسى تكليما ، لقلنا التكليم معلوم  
والكيف غير معلوم .

وأيضاً فإن من قال هذا من أصحابنا وغيرهم من  
أهل السنة يقرون بأن الله فوق العرش حقيقة وأن ذاته  
فوق ذات العرش ، لا ينكرون معنى الاستواء ولا  
يرون هذا من التشابه الذي لا يعلم معناه بالكيفية .

ثم السلف متفقون على تفسيره بما هو منهج أهل  
السنة . قال بعضهم : ارتفع على العرش ، علا على العرش .  
وقال بعضهم عبارات أخرى ، وهذه ثابتة عن السلف قد  
ذكر البخاري في صحيحه بعضها في آخر في كتاب الرد على  
الجهمية .

وأما التأويلات المحرفة مثل استوى وغير ذلك فهي من  
التأويلات المبتدعة لما ظهرت الجهمية . وأيضاً قد ثبت أن  
اتباع التشابه ليس في خصوص الصفات بل في صحيح  
البخاري أن النبي ﷺ قال لعائشة « يا عائشة إذا رأيت  
الذين يتبعون ما تشابه منه فأولئك الذين سى الله فاحذرهم »

وهذا عام. وقصة بصيغ بن عسل مع عمر بن الخطاب من أشهر القضايا، فإنه بلغه أنه يسأل عن مشابهة القرآن حتى رآه عمر فسأل عمر عن الذاريات ذرواً، فقال ما اسمك؟ قال عبد الله بصيغ، فقال وأنا عبد الله عمر، وضربه الضرب الشديد. وكان ابن عباس إذا ألح عليه رجل في مسألة من هذا الجنس يقول ما أحوجك أن يصنع بك كما صنع عمر بصيغ وهذا لأنهم رأوا أن غرض السائل ابتغاء الفتنة لا الاسترشاد والاستفهام، كما قال النبي عليه الصلاة والسلام «إذا رأيت الذين يتبعون ما تشابه منه» وكما قال تعالى (فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة) فعاقبوهم على هذا القصد الفاسد، كالذي يعارض بين آيات القرآن، وقد نهى النبي ﷺ عن ذلك وقال: لا تضربوا كتاب الله بعضه ببعض فإن ذلك يوقع الشك في قلوبهم. ومع ابتغاء الفتنة ابتغاء تأويله الذي لا يعلمه إلا الله، فكان مقصودهم مذموماً ومطلوبهم متعذراً مثل أغلوطات المسائل التي نهى رسول الله ﷺ عنها.

ومما يبين الفرق بين المعنى والتأويل أن حبيبا سأل  
عمر عن الذاريات وليست من الصفات وقد تكلم الصحابة  
في تفسيرها مثل علي بن أبي طالب مع ابن الكواء لما  
سأله عنها كره سؤاله لما رآه من قصده لکن علي كانت  
رعيته ماتوية عليه لم يكن مطاعا فيهم طاعة عمر حتى  
يؤدبه . والذاريات والحاملات والجاريات والمقسمات فيها  
اشتباه ، لأن اللفظ يحتمل الرياح والسحاب والنجوم  
والملائكة ويحتمل غير ذلك ، إذ ليس في اللفظ ذكر  
الموصوف . والتأويل الذي لا يعلمه إلا الله هو أعيان  
الرياح ومقاديرها وصفاتها ومتى تهب ، وأعيان السحاب  
وما تحمله من الأمطار ومتى ينزل المطر ، وكذلك في  
الجاريات والمقسمات فهذا لا يعلمه إلا الله . وكذلك في قوله  
إنا ونحن ونحوهما من أسماء الله التي فيها معنى الجمع كما  
اتبه النصارى ، فإن معناه معلوم وهو الله سبحانه ، لكن  
اسم الجمع يدل على تعدد المعاني بمنزلة الأسماء المتعددة مثل  
العايم والقدير والسميع والبصير ، فإن المسمى واحد ومعاني

الأسماء متعددة ، فكذا الاسم الذي لفظه الجمع .  
وأما التأويل الذي اختص الله به حقيقة ذاته وصفاته  
كما قال مالك : والكيف مجهول . فاذا قالوا ما حقيقة علمه  
وقدرته وسمعه وبصره ، قيل هذا هو التأويل الذي  
لا يعلمه إلا الله .

وما أحسن ما يمد التأويل إلى القرآن كله . فان  
قيل : فقد قال النبي ﷺ لابن عباس « اللهم فقهه في الدين  
وعامه التأويل » قيل : أما تأويل الأمر والنهي فذاك  
يعلمه واللام هنا للتأويل المعهود ، لم يقل تأويل كل القرآن  
فالتأويل المنفي هو تأويل الأخبار التي لا يعلم حقيقة مخبرها  
إلا الله ، والتأويل المعاوم هو الأمر الذي يعلم العباد تأويله ،  
وهذا كقوله ( هل ينظرون إلا تأويله ، يوم يأتي تأويله )  
وقوله ( بل كذبوا بما لم يحيطوا بعلمه ولما يأتهم تأويله )  
فان المراد تأويل الخبر الذي فيه عن المستقبل ، فانه هو  
الذي ينتظر ويأتي ولما يأتهم . وأما تأويل الأمر والنهي  
فذاك في الأمر . وتأويل الخبر عن الله وعن مضمي إن أدخل  
في التأويل لا ينتظر . والله سبحانه أعلم وبه التوفيق

# الفهرس

ص	
٣	تقسيم القلوب إلى ثلاثة أقسام : قاسية وذات مرض ومؤمنه مخبئة
٥	بيان معنى المحكم والمنسوخ
٨	الفرق بين التأويل والتفسير
٨	طلب اليهود من أوائل السور تأويل بقاء هذه الأمة
٩	تأويل النصارى « إنا ونحن » على أن الآلهة ثلاثة والرد عليهم
١٠	الكلام نوعان : إنشاء وإخبار ، وبيان تأويلهما
١٤	معنى قوله تعالى ( وما يعلم تأويله )
١٦	التأويل في القرآن
٢١	بيان خطأ مدعى التأويل
٢٢	التأويل عند المتأخرين
٢٣	التأويل عند السلف
٢٦	التأويل في اللغة

- ٢٧ « فصل » في إدخال أسماء الله وصفاته في التشابه
- ٣١ اتفاق أهل السنة على إبطال تأويلات الجهمية ومحوهم
- ٣٢ الدليل على أن أسماء الله وصفاته ليست من التشابه الذي لا يعلم معناه
- ٣٥ الرد على من أقر بفهم بعض معنى هذه الأسماء والصفات دون بعض
- ٤٢ أصل ذلك أنهم أتوا بالفاظ مجملة ليست في الكتاب ولا في السنة
- ٤٣ تناقض كل من خرج عن الكتاب والسنة
- ٤٥ نفي علم التأويل ليس نفياً لعلم المعنى
- ٤٦ كلام السلف وتفسيرهم لجميع نصوص القرآن
- ٤٧ تعليم الصحابة من النبي ﷺ التفسير مع التلاوة
- ٤٨ سؤال مالك عن الاستواء والجواب عنه
- ٥١ قصة صبيغ بن عسل مع عمر بن الخطاب
- ٥٢ الفرق بين المعنى والتأويل
- ٥٣ إعادة التأويل إلى القرآن كله